

أخبار

تغطية الـ 100% لا تشمل الأمراض السرطانية في المستشفى

أوضح التيار النقابي المستقل أن تغطية المئة بالمئة لأدوية المصابين بالأمراض السرطانية والمستعصية تشمل فقط الأدوية التي يتناولها مرضى السرطان خارج المستشفيات. أما في المستشفى، فيجب على الموظف المريض أن يدفع فرق العشرة بالمئة كلما دخل إلى المستشفى للعلاج. وبما أن وتيرة خضوع المريض للعلاج هي من مرتين إلى 3 مرات شهرياً، فالعشرة بالمئة تساوي مليونين ومئتي ألف ليرة، ما قد يفوق قيمة راتبه الشهري أو تقاعده الضئيل.

التيار طالب بإعفاء مرضى السرطان والأمراض المستعصية من العشرة بالمئة عند كل دخول إلى المستشفى، ودعا إلى تعميم القرار على الضمان الاجتماعي، في ظل تضائل القيمة الشرائية للرواتب.

وكان تطبيق تغطية الأدوية قد بدأ إثر الاتفاق بين وزير الصحة العامة وائل أبو فاعور وإدارة التعاونية ممثلة بمديرها العام يحيى خبيس، عبر توفير بـ 3000 وحدة خاصة في جناح خاص بالتعاونية موجود في مركز الكرنيتينا التابع للوزارة لوضع أدوية مرضى التعاونية. وهي غالباً باهظة الثمن بما يفوق الألف أو الألفي دولار.

بنك البركة يستغرب بيان وزارة العمل

ردّ بنك البركة على الاتهامات التي طاولته من بيان وزارة العمل الأخير عن صرف 11 أجيلاً بصورة تعسفية وأن الوزارة ستباشر بتحقيق في هذا الأمر، مشيراً إلى أنّ الخبر المنشور عارٍ من الصحة وغير دقيق، مستغرباً الأسلوب المتبع من وزارة العمل بنشر معلومات لا تخدم إطلاقاً مصالح الأجراء، كما ولا تخدم النظام الاقتصادي في لبنان.

ويضيف بنك البركة أنه قدّم طلباً للتشاور مع وزارة العمل سناً لأحكام الفقرة "واو" من المادة 50 من قانون العمل "علماً بأن هذا الإجراء هو إجراء تحفظي لكون البنك كان يتفاوض مع الأجراء التسعة لتحديد التعويضات التي قد تُمنح لهم، ليس على أساس الصرف التعسفي، بل لتعاطف البنك مع أوضاعهم الاجتماعية والمعيشية، نظراً إلى ظروف البلد الاقتصادية الصعبة". ويرى البنك أن وزارة العمل "ليست المرجع الصالح لتحديد ما إذا كان الصرف قانونياً وما إذا كان يخضع لأحكام المادة 50 أو لأحكام المادة 74 من قانون العمل"، لافتاً إلى أن التشاور مع الوزارة لا يزال قائماً من أجل إبراز البيانات المالية ومستندات أخرى "إلا أنه لا للعجب، كيف للوزارة أن يكون لديها علم مسبق بأن أرباح البنك لم تتراجع خلال السنوات الثلاث الأخيرة، وهي بعد لا تملك البيانات المالية".



التعويضات التي قد تُمنح لهم، ليس على أساس الصرف التعسفي، بل لتعاطف البنك مع أوضاعهم الاجتماعية والمعيشية، نظراً إلى ظروف البلد الاقتصادية الصعبة". ويرى البنك أن وزارة العمل "ليست المرجع الصالح لتحديد ما إذا كان الصرف قانونياً وما إذا كان يخضع لأحكام المادة 50 أو لأحكام المادة 74 من قانون العمل"، لافتاً إلى أن التشاور مع الوزارة لا يزال قائماً من أجل إبراز البيانات المالية ومستندات أخرى "إلا أنه لا للعجب، كيف للوزارة أن يكون لديها علم مسبق بأن أرباح البنك لم تتراجع خلال السنوات الثلاث الأخيرة، وهي بعد لا تملك البيانات المالية".

مربو الدواجن:

وضع رسوم على الاستيراد

اعتصم مربو الدواجن من كل المناطق الجنوبية عند مفترق دير عيماس على طريق الليطاني، احتجاجاً على منافسة الدجاج المستورد، وخصوصاً من البرازيل، ما يؤدي إلى تكبدهم خسائر لم تعد تحتمل وإفلاس بعضهم نتيجة الديون للمصارف. ورمي المعتصمون الدجاج على الطريق العام، وحملوا شعارات تطالب بحمايتهم، وانضم النائب قاسم هاشم إلى المعتصمين، مؤكداً أن تكون هناك متابعة دقيقة لقرار وزارة الزراعة بإخضاع استيراد الدواجن إلى موافقة مسبقة، مشيراً إلى أن المربين يدفعون اليوم ضريبة غياب السياسة الواضحة لدعم الزراعة لأنهم جزء من القطاع الزراعي. أما عضو نقابة مربو الدواجن عماد ياسين، فلفت إلى أنّ الدولة تفتح باب القروض لمساعدة المزارعين، ثم تفتح باب الاستيراد لمزامحة الإنتاج المحلي فتصبح الأسعار ما دون الكلفة، لافتاً إلى أنّ ما نطلبه هو وضع رسوم على المستورد من أجل التوازن مع السوق المحلي.

مقال

الفلسفة في مواجهة الانغلاق وتقييد الحرية *

تتحكم بأمور الجامعة الوطنية، وفي الحصيلة، انتقل تعليم الفلسفة في الجامعة، من عصر ذهبي أنتج مفكرين ساهموا في إغناء الحياة الثقافية والسياسية في البلد، بالترامن مع النهوض الاجتماعي والنقابي والحزبي، إلى زمن صار فيه تعليم الفلسفة مجرد قناع لتعميم الفكر الديني واللاهوتي وسيطرة الغيبيات والجمود العقائدي، على رغم وجود استثناءات وأساتذة كفوئين يستمرون في مواجهة الانغلاق.

وإذا عدنا إلى الفلسفة في لبنان من باب المقارنة مع مناهج تعليمية مختلفة، يحق لنا أن نسال، أي فكر هذا الذي يريد إلغاء الفلسفة في مرحلة التعليم الثانوي؟ وأي فكر بهشم الفلسفة ويحولها إلى دروس دينية؟ هذا الفكر يرمي في النهاية إلى تجويف المادة وإفراغها من مضمونها، ليصب هذا الأمر في خدمة التزمت والانغلاق والتكفير أيضاً. فليس مبالغاً القول إن تعليم الفلسفة يعزز التربية أكثر من مواد أخرى تحتاج إلى إعادة تقويم وتعديلات جوهرية، بعيداً من التعليم بالحفظ والتلقين، فينتقل التلميذ إلى الجامعة من دون تحصيل معرفة تعزز تفكيره النقدي وتنقله إلى عالم الفكر الإنساني الرحب.

ولعل ما يحصل في التربية يشير وكان هناك من يسعى لأن تكون مناهجنا على طريقة بعض الدول العربية ومناهجها في التربية الإسلامية. ولنتصور أنه تقرر في لبنان إلغاء تعليم الفلسفة أو تقييد تعليمها، وهي التي تشهد ضموراً في التعليم العالي، فما الذي يمنع أن يخرج

"المعلم" رجل الدين ويتحدث لتلامذته عن فتاوى شن الحرب وفرض أحكام الشريعة. فتصبح الفتاوى هي التي تتحكم بمصيرنا. لكن ليس المعنى أن نضع تعليم الفلسفة في مواجهة التعليم الديني، بل نشر تعليم الفلسفة لإشاعة التفكير النقدي ورفع شأن الفكر الإنساني، وفهم تاريخه والانسحاب في تيار هو بالفعل فكر إنساني منفتح.

والفكرة الكامنة وراء دراستها هي فكرة فلسفية في ذاتها، أي استكمال تعليم التلامذة وفتح آفاق التفكير وعالم الأفكار أمامهم.

ليكن تعليم الفلسفة في الجامعة رفضاً لتسلط الغيبيات على الوعي الباطني للشباب، فاستعادة الفلسفة هو جزء من مساء إنقاذ الجامعة اللبنانية وإصلاحها أيضاً. حين يحرر الشاب فكره، يتحرر من التربية المذهبية وتقاطعاتها السياسية ومصالحها المترامية، ويتحرر أيضاً من الانشداد نحو مراكز قوى واستحضار تاريخ الخلاف والقتل، ومن الاصطاف المذهبي الذي يتحول مترايس متقابلة. والأهم أن هذا التحرر يفتح الطريق نحو تعافي العلاقات الإنسانية المنسوجة داخل المجتمعات وفي خارجها. فمن يريد حجز الفكر وتقييد الحرية الفردية، يريد أن تتبعد مجتمعاتنا عن شرعة حقوق الإنسان كمرجعية، فيما نشهد عرباً، بعد ظهور التيارات الإسلامية المتطرفة، عودة إلى الأصول، وإلى ممارسات القرون الوسطى.

يبقى السؤال، من يعيد الاعتبار إلى معنى التعدد والتنوع وإعادة إحياء العصب الاجتماعي؟ مسار التغيير يرتبط ببناء كتلة اجتماعية من خارج الاصطافات، سيكون للفكر والفلسفة دور في بلورتها.

* «بيروت المساء» - الناطقة بلسان «منظمة العمل الشيوعي»

ليس تفصيلاً أن يقرر وزير الوصاية تقليص تدريس الفلسفة في المرحلة الثانوية. ذلك يعكس أزمة في التفكير، لا بل قصوراً خطيراً في النظر إلى مستقبل التعليم. ولا شك أن توجهها من هذا النوع يقضي على إمكان بلورة وعي نقدي وتنمية القدرة العقلية لدى التلامذة على ممارسة التفكير ومواكبة قيم الحداثة والحرية والحقوق والديموقراطية. وليس تفصيلاً أيضاً أن يقدم وزير التربية على إلغاء محاور من مادة الفلسفة في الامتحانات الرسمية وقبل يوم من إجرائها، فهذا الأمر يؤشر إلى نظرة سائدة في التربية ولدى القيمين على المركز التربوي لا ترى في الفلسفة ومنهجها إفادة للتلامذة، فتستثنى محاور منها بين كل مواد امتحانات الشهادة الثانوية بفروعها الأربعة من دون أي مسوغات مقنعة، باستثناء الكلام التقليدي عن صعوبتها، خصوصاً أن التقارير التي رفعتها اللجنة المعنية في المركز التربوي غالبية أعضائها غير متخصصين في الفلسفة.

وبعض النظر عن ردود الفعل من المشتغلين بالفلسفة، الذين انقسموا بين مؤيد لدمج الفلسفة عامة وما تخترنه من فكر ونقد، بالفلسفة العربية، وبين داع إلى استقلالية تعليم الفلسفة العربية، فإن المشكلة، لا بل المآزق يبقى في النظر إلى الفلسفة على مستوى التعليم، من المرحلة الثانوية إلى الجامعة، حيث تبدو المشكلة أكثر تعقيداً على ما نشهده من تقييد للفكر الفلسفي في الجامعة اللبنانية، وفي مختلف الجامعات، والتي ما عاد يرى القيمون عليها إلا السوق ليركزوا اختصاصاتهم عليها، من دون أي رؤية توازن بين التعليم التطبيقي وبين العلوم الإنسانية.

جاء قرار إلغاء محاور من الفلسفة لتوجيه رسالة سلبية إلى المتعلمين والمدرسين. فأى قرار على مستوى منهج مادة معينة وطرق تدريسها، يجب أن يستند إلى معطيات كاملة، إذ علمنا أن مصدر التقارير، المركز

التربوي للبحوث والإنماء وبعض المدارس، وتحديداً من لجنة منهج الفلسفة التي تفتقر إلى وجود اختصاصيين في المادة وباحثين ومدرسين، ولا تركز مناقشاتها ومداولاتها على طرق تطوير منهج الفلسفة، ولا على آراء الأساتذة، من خلال استطلاعات علمية موثقة، إنما تبني استنتاجاتها على رأي عينة من المدارس لا تعبر بالضرورة عن الغالبية أو المعنيين بالمادة في القطاع التربوي.

ينسحب هذا الأمر على الجامعة، وهي الأساس في تخريج المشتغلين بالفلسفة والأساتذة الذين يدرسون المادة في الثانويات، وأيضاً أولئك الذي يراكمون معرفة نظرية نقدية لها وظيقتها في المجتمع وفي السجل النظري حول مفاهيم بناء الدولة وفي مواجهة الانغلاق والتزمت والعودة إلى الوراء. ولذا، فالمقارنة بين تعليم الفلسفة في الجامعات قبل عقود، وبين طرق تعليمها اليوم، لا تجوز، إذا اعتبرنا أن النظرة إلى الفلسفة باتت تتحكم بها المرجعية الدينية. فالفلسفة لم تعد في الجامعات، خصوصاً في الجامعة اللبنانية، ذلك الاختصاص الذي يفتح على كل العلوم ويصنع الفكر النقدي، طالما أن أكثرية من يدرسها أو أولئك المعنيين أساتذة، عدد كبير منهم من رجال الدين من الطوائف كافة، شيوخ وأساقفة، بالإضافة إلى عدد من المحظين الذين فرغوا في الجامعة عبر المحاصصة الطائفية والمذهبية، ووفق سيطرة القوى السياسية التي

والتدقيق في عمليات تنفيذ الموازنات السابقة والمحاسبة على الارتكابات والمخالفات والسرقات التي ستكتشف على مَرّ الفترة الممتدة من عام 1993 إلى اليوم، وبالتالي لم يعد إقرار الموازنة خياراً على طاولة هذا الطرف أو ذلك، ولم يعد تطبيق هذه القاعدة متاحاً، ما دفع نحو اللجوء إلى الاستثناء المنصوص عنه في المادة 86 من الدستور وإقرار الموازنة بمرسوم بالاستناد إلى اجتهادات أكثر «براغماتية» في تفسير القواعد الدستورية المتعلقة بإقرار الموازنة.

على هذا الأساس، بات يتطلب إقرار الموازنة بمرسوم، أن تعدّ وزارة المال الموازنة في وقتها الطبيعي وأن ترسلها إلى مجلس الوزراء، الذي يناقشها ويقرها بصيغتها النهائية ويحيلها على مجلس النواب قبل بدء عقده الطبيعي في 18 تشرين الأول بـ 15 يوماً. هذا يعني أنه كان على مجلس الوزراء إرسال الموازنة إلى مجلس النواب يوم الإثنين الماضي الواقع فيه 3 تشرين الأول... انتهاء هذه المهلة يلغي الإجراءات الأخرى المنصوص عليها في المادة 86 التي تشترط استعمال حق إقرار الموازنة بمرسوم عند عدم إقرار الموازنة في مجلس النواب قبل نهاية العقد العادي، ودعوة رئيس الجمهورية (غير الموجود) إلى عقد استثنائي وانقضائه من دون البيت بالموازنة، ثم اتخاذ قرار يستند إليه رئيس الجمهورية ليصدر المرسوم المطلوب بإقرار الموازنة. وهنا تبرز إشكالية إضافية عن عدم سريان الموازنة قبل نشرها في الجريدة الرسمية وأن الوحيد الذي يمكنه أن ينشرها هو رئيس الجمهورية.

وانتهاء المهلة يعني أنه كان على رئيس الحكومة تعيين موعد جلسة مخصصة لمناقشة مشروع الموازنة، وهذا ما لم يدع إليه الرئيس تمام سلام. وبحسب وزير المال علي حسن خليل، فإن الموازنة أدرجت على جدول الأعمال، إلا أنه من وقتها إلى اليوم لم تعقد إلا جلسة واحدة وسط اشتباك سياسي وأجواء متوترة وأزمة حكومية.

ومن العقبات أمام الموازنة، أن إقرارها في مجلس الوزراء يتطلب موافقة ثلثي الوزراء، وبالتالي إن الجو المتوتر لا يفسح في المجال أمام الموازنة. منذ أكثر من 11 سنة لم تجد السلطة في لبنان جواً مريحاً لإقرار موازنة، يعيش لبنان.

الصدوق إنه إذا قامت الشركات بتأجيل سداد ديونها، فقد تصبح حساسة جداً لأي صدمة أو أزمة. وبحسب غاسبار، فإن لا مستويات الدين ولا المخاطر المترتبة عليها، متساوية في كل مكان، بل توجد تباينات شديدة.

وأظهر تقرير صندوق النقد أن نسب الرفع المالي كانت متفاوتة بين الاقتصادات المتقدمة، غير أن تصاعد نسب الدين الخاص استمر في معظم البلدان داخل هذه المجموعة، كما استمر ارتفاع الدين

العام فيها لأسباب عدة، منها انتقال ديون القطاع الخاص المدومة إلى الميزانيات العامة للقطاع العام. كذلك أدى انخفاض أسعار الفائدة إلى ارتفاع حاد في دين الشركات غير المالية في عدد من الأسواق الصاعدة، أبرزها الصين والبرازيل اللتين تشكلان 60% من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الاقتصادات. وارتفع الدين الخاص والعام في البلدان المنخفضة الدخل بسبب زيادة عمق أسواقها المالية من حيث الحجم والسيولة، وتحسن

فرص النفاذ إلى الأسواق، علماً بأن التقرير رأى أن نسب الدين لا تزال منخفضة عموماً في هذه البلدان. وفق دراسة صندوق النقد، تبين أن حجماً كبيراً من الدين يعود إلى مرحلة ما قبل 2008 يوم حصلت طفرة في ديون القطاع الخاص. ويظهر التقرير أن الشركات والأسر في الدول المتقدمة اقتصدت بعد أزمة 2008، غير أن ذلك لم يمنع الدين من الارتفاع في بعض الأحيان، مع انخفاضات بسيطة وغير متناسقة في أحيان أخرى.

مع التقرير، الاقتصادي الأميركي إيرفينغ فيشر، مشيراً إلى أن لهذه المستويات المرتفعة من الديون «تأثيراً معاكساً رئيسياً يعوق التعافي الاقتصادي، ما يقاوم مخاطر السقوط في دوامة يتعاقب فيها الدين والانكماش».

لا يوجد توافق على التوقيت الذي تصبح فيه نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي مثيرة للخوف، إلا أن صندوق النقد يحذر من نتائج وتبعات العلاقة بين نسب الدين المرتفعة والنمو المنخفض، ويقول